

تفسير البحر المحيط

@ 193 الحسن ، وأحمد ، وإسحاق ، وابن المنذر . وقال : كما أن الجد لا يحجبه إلا الأب ، كذلك الجدة لا يحجبها إلا الأم . وقرأ الإخوان : فلامه هنا موضعين ، وفي القمص { فى أُمَّهَاتَا } وفي الزخرف : فى { أُمَّهُ الْكَيْتَابِ } بكسر الهمزة ، لمناسبة الكسرة والياء . وكذا قرأ من { بَطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ } فى النحل والزمر والنجم ، أو { بِيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ } فى النور . وزاد حمزة : فى هذه كسر الميم اتباعاً لكسرة الهمزة وهذا فى الدرج . فإذا ابتدأ بضم الهمزة ، وهى قراءة الجماعة درجاً وابتداءً . وذكر سيبويه أن كسر الهمزة من أم بعد الياء ، والكسر لغة . وذكر الكسائي والفراء : أنها لغة هوازن وهذيل . . .

{ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ } ، وصار الأب يأخذ خمسة الأسداس . وذهب ابن عباس إلى أن الأخوة يأخذون ما حجبوا الأم عنه وهو السدس ، ولا يأخذ الأب . وروى عنه : أن الأب يأخذ لا الأخوة ، لقول الجماعة من العلماء . قال قتادة : وإنما أخذ الأب دونهم لأنه يمونهم ويلى نكاحهم والنفقة عليهم . وظاهر لفظ إخوة اختصاصه بالجمع المذكر ، لأن إخوة جمع أخ . وقد ذهب إلى ذلك طائفة فقالوا : الأخوة تحجب الأم عن الثلث دون الأخوات ، وعندنا يتناول الجمع على سبيل التعليل . فإذا يصير المراد بقوله : أخوة ، مطلق الأخوة ، أي : أشقاء ، أو لأب ، أو لأم ، ذكوراً أو إناثاً ، أو الصنفين . وظاهر لفظ أخوة الجمع . وأن الذين يحطون الأم إلى السدس ثلاثة فصاعداً ، وهو قول : ابن عباس : الأخوات عنده فى حكم الواحد لا يحطان كما لا يحط ، فالجمهور على أن الأخوين حكمهما فى الحط حكم الثلاث فصاعداً . . .

ومنشأ الخلاف : هل الجمع أقله اثنان أو ثلاثة ؟ وهى مسألة يبحث فيها فى أصول الفقه ، والبحث فيها فى علم النحو أليق . وقال الزمخشري : الأخوة تفيد معنى الجمعية المطلقة بغير كمية ، والتثنىة كالتثليث والتربيع فى إفادة الكمية ، وهو موضع الدلالة على الجمع المطلق ، فدل بالأخوة عليه انتهى . ولا نسلم له دعوى أن الأخوة تفيد معنى الجمعية المطلقة ، بل تفيد معنى الجمعية التى بعد التثنىة بغير كمية فيما بعد التثنىة ، فيحتاج فى إثبات دعواه إلى دليل . وظاهر أخوة الإطلاق ، فيتناول الأخوة من الأم فيحجبون كما قلنا قبل . وذهب الروافض : إلى أن الأخوة من الأم لا يحجبون الأم ، لأنهم يدلون بها ، فلا يجوز أن يحجبوها ويجعلوه لغيرها فيصيرون ضارين لها نافعين لغيرها . واستدل بهذه الآية على أن البنت تطلب حق الأم من الثلث إلى السدس بقوله : فإن كان له أخوة ، لأنها إذا حرمت الثلث

بالأخوة وانتقلت إلى السدس فلان تحرم بالبنت أولى . .

{ مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ } المعنى : أنَّ قسمة المال بين

من ذكر إنما تكون